

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- وذلك لاختصاص الدعوى بها واختصاصها باللعان وسواء كان في الرضى أو الغضب .
- قوله وإن حلف بنذر أو عتق أو طلاق لم يصر موليا في الظاهر عنه .
- وهو المذهب نص عليه وعليه جماهير الأصحاب .
- قال الزركشي هذا المشهور والمنصوص والمختار لعامة الأصحاب .
- قال في البلغة لا يصح الإيلاء بذلك على المشهور .
- قال المصنف والشارح هذه المشهورة .
- قال في الهداية هذا ظاهر مذهبه .
- وجزم به في الوجيز والمنور ومنتخب الآدمي وغيرهم .
- وقدمه في المحرر والفروع ونظم المفردات وغيرهم .
- وصححه في الخلاصة والنظم وهو من المفردات .
- وعنه يكون موليا بذلك وبتحريم المباح ونحوهما .
- قال في الفروع وغيره وبعثت وطلاق فلا بد أن يلزم باليمين حق .
- وأطلقهما في الرعايتين والحاوي .
- وعنه يكون موليا بحلفه بيمين مكفرة كنذر وطهار ونحوهما اختاره أبو بكر في الشافي .
- فعلى القول بصحة الإيلاء بالطلاق لو علق طلاقها ثلاثا بوطنها يؤمر بالطلاق ويحرم الوطاء على الصحيح من المذهب وعنه لا يحرم .
- ومتى أولج أو تمم أو لبث لحقه نسبه وفي المهر وجهان وأطلقهما في الفروع .
- قال في المنتخب لا مهر ولا نسب